إنتقال

ما كان يملكه الإنسان حال حياته إلى غيره بعد موته

التركة والحقوق المتعلقة بها

المواريث علماً وعملاً

الوصية

تصرفات المريض مرض الموت

في الشريعة الإسلامية والقانون

مع بيان أحكام المذاهب المشهورة كلها ، وهي مذاهب الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعي واحمد ومذاهب الشيعة الإمامية والشيعة الزيدية والإباضية والظاهرية ، مع ذكر الآراء الأخرى لأئمة الشرع المجتهدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

ثم مقارنة بالقانون وأحكام محكمة النقض .

بقلم

المرحوم الإمام الشيخ **أحمد إبراهيم بك**

وكيل كلية الحقوق

واستاذ الشريعة الأسبق بالجامعات والأزهر

و

المستشار **واصل علاء الدين أحمد إبراهيم**

نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا

والمستشار بمحكمة النقض سابقا

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

وأضيف إليها أحكام ميراث طفل الأنابيب والوصية له

١٤٢٠ ـ ١٩٩٩

تقديـــــم الطبعـــــة الثانيـــــة

فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى

شيخ الأزهر

وفضيلة الأستاذ الدكتور نصر فريد محمد واصل

مفتى جمهورية مصر

تقديـــــم الطبعـــــة الأولـــــى

شيخ الأزهر

فضيلة الإمام الأكبر المرحوم الشيخ جاد الحق على جاد الحق

و

قاضى القضاة

المستشار محمد محمود الباجورى

رئيس محكمة النقض

ورئيس دائرة الأحوال الشخصية

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين
كلمة نادى القضاة

إن مؤلفات ـ أستاذنا وأستاذ أساتذة الشريعة الإسلامية المرحوم الإمام الشيخ أحمد إبراهيم من التراث القيم النفيس الذى أثرى الفقه والقضاء . وهو مادعا نادى القضاة إلى السعى إلى نجله الزميل / المستشار واصل علاء الدين ـ نائب رئيس المحكمة الدستوريا العليا ونائب رئيس محكمة النقض الأسبق . للموافقة على طبع هذه المؤلفات ولقد تفضل سيادته ـ نيابة عن أسرة المرحوم الإمام الشيخ أحمد إبراهيم ـ بإهداء بعض من هذه المؤلفات،ونخص بالذكر منها طرق الإثبات الشرعية التركة والحقوق المتعلقة بها والمواريث والوصية وأحكام تصرفات المريض مرض الموت ، وأحكام الأحوال فى الشخصية فى الشريعة الإسلامية والقانون .

ولما كانت هذه الكتب قد نفدت أعدادها جميعا ، وكانت مجموعة التركة والمواريث والوصية وأحكام تصرفات المريض مرض الموت ، من المؤلفات التى لا غنى عنها للقاضى والمتقاضى ، خاصة بعد أن قام السيد المستشار واصل علاء الدين بتنقيحه وتزويده بما جد من مشاكل عملية معالجا إياها وفق حكم القانون وأحكام الشريعة الغراء على ضوء أحكام محكمة النقض .

فقد طلبنا من سيادته إعادة طبع هذا الكتاب مساهمة منه فى تحقيق هدفه نحو إزدهار الفكر القانونى لدى القاضى ، وكان أن وافق سيادته على إهدائه للنادى .

وإنى باسم قضاة مصر ، وباسم أعضاء مجلس إدارة نادى القضاة أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير لأسرة المرحوم الإمام الشيخ أحمد إبراهيم ونخص منها المستشار واصل علاء الدين بحزيل الشكر وعظيم التقدير .

والله نسأل أن يجزيهم عن عملهم وإسهامهم هذا خير الجزاء .

المستشار

مقبل شاكر

يوليو ١٩٩٩ **نائب رئيس محكمة النقض**

ورئيس مجلس إدارة نادى القضاة

الإمام الفقيه
الشيخ أحمد إبراهيم بك
علم
من أعلام الفقه الإسلامى
فى القرن الرابع عشر الهجرى

١٢٩١ - ١٣٦٤ هـ ١٨٧٤ - ١٩٤٥ م

أحمد إبراهيم : فقيه باحث مدرس . من أهل القاهرة . تخرج بدار العلوم سنة ١٢١٥ هـ . واحترف التعليم فكان مدرس الشريعة فى مدرسة القضاء الشرعى ثم فى كلية الحقوق . وكان من أعضاء المجمع اللغوى . امتاز بأبحاثه فى المقارنة بين المذاهب والشرائع . له نحو (٢٥) كتابا ، منها « أحكام الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية » و « النفقات » و « الوصايا » و « طرق الإثبات الشرعية » فى الفقه المقارن ، و « أحكام الهبة والوصية وتصرفات المريض » وكان سمح الخلق ألوفا مرح النفس .

الإعلام للزركلى
(ج - ١)
(ص - ٨٦)

« أستاذى الجليل أحمد إبراهيم ، قضيت فى خدمة الفقه الإسلامى أربعين عاما كالشجرة المباركة ، ثمرها طيب وظلها ظليل . وحسبك أنك حررت عقلك من رق التعصب ، واطلقته من أسر الجمود ، وبعثت فى تلاميذك روح البحث الحرة ، وملكة النقد الصحيح ، ونهضت بالموازنة بين مذاهب المسلمين من سنيين وغير سنيين ، لأن الحق ليس مقصوراً على شخص ، وفضل الله يؤتيه من يشاء .

وحسبك أنك ألبست بحوث الفقه ثوبا من حسن البيان وفصاحة الأسلوب ، ووثقت الصلة بينه وبين البحوث القانونية فى كلية الحقوق ، ففتحت أبواباً من المقارنات والمقابلات ، وأوردت رجال الحقوق منهلا عذبا من كنوز الشريعة الغراء . فإذا كنت لم تترك ثروة مالية يقتبسها ورثتك ، فقد تركت ثروة علمية يقتبسها المسلمون ، فأبناؤك المتخرجون فى مدرسة القضاء وفى كلية الحقوق ، وكتبك وفتاويك ومحاضراتك ثروة يعتز بها كل باحث ، وتخلد ذكراك بين العلماء والباحثين ، وما مات من كانت بقاياه مثل بقاياك ، وما انقطع عمل من ترك للناس مثل عملك ، الله يتغمدك برحمته ويجزيك خير الجزاء » .

الشيخ عبدالوهاب خلاف

« الأستاذ الجليل الشيخ أحمد إبراهيم كان نجما من نجوم الشريعة الغراء ، بل إنه بلغ درجة الإمامة فيها .

وما أتى بعد الإمام الفقيه العلامة ابن عابدين الشامى فقيه مثل الشيخ أحمد إبراهيم - رضى الله تعالى عنه - .

وقد ابتدأ دراسة الفقه الإسلامى المقارن فى أقسام الدكتوراة بكلية الحقوق ، فكان يلقى دروسه موازيا فى النظريات الفقهية بين مذاهب ثمانية ، هى المذاهب الأربعة ، والشيعة الإمامية والزيدية ، والظاهرية والأباضية ، وأن هذه المذاهب الأخيرة لم تلق دراسة نظامية قبل أن يتولاها الشيخ أحمد إبراهيم بفكره العميق واطلاعه المحيط وقلمه المصور وأن بحوثه فى الوقف والوصية والهبة والميراث وأهلية المرأة - لصور واضحة للفكر الفقهى العميق ، والتصوير الدقيق ، وأن لأستاذنا الجليل - رضى الله عنه - لآثارا ضخاما فى كل أبواب الفقه ومنها ما كان دراسة مقارنة وما أقتصر على المذهب الحنفى ، فكان المقارن منها متسما بالإحاطة والشمول والعمق ، وكان غير المقارن منها الذى أقتصر فيه على المذهب الحنفى متسما بالتفريع وتوضيح النواحى العملية ومقارنات دقيقة بين القوانين الوضعية والقوانين الشرعية .

وله نشاط كبير بجوار ذلك النشاط العلمى ، فله مقالات صغيرة مفيدة وفتاوى كثيرة ترد الحق إلى نصابه فى كثير من المشاكل .

وإذا كان قد انطفأت شعلة حياته فإن ذكراه خالدة فى كتبه يذكرونه لتلاميذهم . وتتناول الأجيال ذكره جيلا بعد جيل فإن كل شىء يفنى إلا ما يتصل بالعلم والدين .

« فرحمه الله رحمة واسعة ورضى الله عنه وأثابه وطيب ثراه » .

الشيخ محمد أبو زهرة

« ويبدو من المؤلفات الكثيرة النفيسة أن الشيخ أحمد إبراهيم رحمه الله تعالى فتح طريق التفقه الواسع ، وخرج به من التفقه القاصر المغلق على المذهب الواحد فحسب إلى التفقه بالفقه الإسلامى كله وكان فى هذا الخروج والانتقال على غاية من الاتزان والحكمة والأدب ، حتى إن القارىء لمؤلفاته لا يلمح فيها أن الشيخ يكتب فى مذاهب متعددة بل كأنه يكتب فى مذهب واحد ، فإنك ترى أسلوبه ولغته ونظرته وتقديره وأدبه العلمى متسقا فى جميع ما يعرض له من مذاهب .

وبوقوفنا على مزايا هذا المنهل العذب ، والبحر الزخار فى شخصيته العلمية الفريدة . . . ينكشف لنا سر نبوغ الشيخ محمد أبو زهرة والشيخ عبدالوهاب خلاف . . فيما لمعا به من المقام العلمى والصفاء الذهنى ، والدقة الفقهية البالغة ، وأن ذلك مرتكز فضائل هذا الأستاذ الكبير . . وإذا كان نطاق شهرتهما أوسع من نطاق شهرة شيخهما أحمد إبراهيم فذلك لأن الشيخ ظهر ومحيط الدراسات الإسلامية كان محدودا وهما جاءا على أثره ، وقد اتسع ذلك المحيط العلمى فكان لهما شهرة أوسع من شيخهما ، بما أسس هو لهما ، وفتح أمامهما ، فكانا حسنة من حسناته وأثرا من آثاره العظيمة » .

محقق الشام العالم
الشيخ عبدالفتاح أبوغده

الأستاذ بكلية أصول الدين والدراسات العليا
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثانية

لفضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ محمد سيد طنطاوى
شيخ الأزهر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ومن والاه .

وبعد فيسعدنى كل السعادة أن أكتب هذه المقدمة لكتاب « التركة والحقوق المتعلقة بها والمواريث والوصية وأحكام تصرفات المريض مرض الموت » لشيخ مشايخنا الأستاذ الإمام أحمد إبراهيم بك ، وقد كان ـ رحمه الله ـ على رأس العلماء الفقهاء المحققين الذين رزقهم الله تعالى العقل الراجح والفكر الثاقب والصبر الجميل على تبعات نشر العلم النافع .

وقد كان ـ رحمه الله ـ مدرسا بمدرسة القضاء الشرعى وأستاذا بكلية الحقوق بالجامعة المصرية ، وكان يلقى دروسه موازنا بين النظريات الفقهية بين مذاهب ثمانية ، هى المذاهب الأربعة ، ثم مذاهب الشيعة الإمامية ، والزيدية ، والظاهرية ، والأباضية ، وأراء السابقين من لدن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ومن بعدهم .

ومؤيدا لما يذهب إليه بفكر عميق وإطلاع واسع وحجة ناصعة وأسلوب يقنع العقول ويرضى العواطف ، ولقد ترك فضيلته فى حياته وبعد مماته ثروة هائلة من المؤلفات العلمية الفقهية المطبوعة ، ومن البحوث المنشورة فمن مؤلفاته الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية ـ أحكام المعاملات الشرعية ـ أحكام المرأة فى الشريعة الإسلامية ـ التركة والحقوق المتعلقة بها ـ الهبة والوصية وتصرفات المريض ـ المواريث علما وعملا ـ الوقف طرق الإثبات الشرعية ـ الالتزامات فى الشريعة الإسلامية .

ومن البحوث وهى كثيرة وتمتاز بالمقارنات الدقيقة بين القوانين الوضعية

والأحكام الفقهية ، العلاقة بين الدين والقانون ـ الدين والعلم ـ تخصيص القضاء ـ قضاء القاضى بعلمه ـ العقود والشروط والخيارات ـ حقوق المرأة فى الميراث ـ تقليل النسل أو منعه والتعقيم ـ تحديد سن الزواج ـ القضاء والقدر من الناحية العلمية ، وماينبغى أن يكون عليه المسلم .

وله ـ رحمه الله ـ فتاوى متعددة ومتنوعة فى مجلة الشبان المسلمين ، واستمر نشاطه العلمى والفقهى حتى لبى نداء ربه فى أكتوبر ١٩٤٥ .

وهذا الكتاب النفيس الذى يسعدنى تقديمه فإنه يعد من أعظم الكتب فى بابه على الإطلاق لشموله الأحكام ولأصالته فى عرض الأدلة والآراء ، إنه كتاب فيه عدة كتب ، ولكل كتاب منه عدة أبواب .

وقد تضمن الكتاب الأول منه تعريف التركة وبيان مالها من حقوق وماعليها من التزامات ، وأحكام حلول الديون بالوفاة ، وقاعدة ألا تركة إلا بعد سداد الديون ، أحكام تصفية التركات فى الشريعة الإسلامية والقانون المدنى ، وقد تضمن الكتاب الثانى أحكام المواريث علما وعملا مع بيان أسباب الأرث وموانعه المتفق عليها والمختلف فيها ومصادرها من القانون وأقوال الفقهاء وشروط استحقاق الأرث وترتيب المستحقين للتركة بمقتضى القانون ، وماكان عليه العمل قبل القانون ، ومقدار نصيب كل منهم ، وفى الكتاب الثالث عرض لأحكام الوصية فى القانون والشريعة الإسلامية ببيان الوصية ومن تجوز وصيته وحكم الوصية وشروط الموصى والموصى له والموصى به . وعرض فى الكتاب الرابع ببيان تصرفات المريض مرض الموت ، ومايعد من الأمراض مرض موت ، وأحكام التصرفات الصادرة فيه .

وقد تضمنت هذه الطبعة الثانية إضافات كثيرة من بينها بيان الإرث بالتعصيب وآراء الأئمة والفقهاء من لدن الصحابة ومن بعدهم . وبيان أسباب الإرث وأحكامه على مذهب الشيعة الإمامية ، وأحكام ميراث طفل الأنابيب (الطفل المولود من التلقيح الصناعى) فى أطواره المختلفة من كونه نطفة فى الأنبوب ثم حملا مستكنا وبعد ولادته ، وكذا أحكام الوصية له فى كل هذه الأطوار المختلفة ، كما تضمن إضافة جداول ببيان أصحاب الفروض وأحوالهم فى الميراث والعصبات وترتيبهم .

وقد بلغت صفحات هذا السفر زهاء ألف صفحة أضاف إليها نجله الفاضل المستشار واصل علاء الدين أحمد إبراهيم ملحقات جيدة منها نصوص قانوني المواريث والوصية ومذكراتهما الإيضاحية والتفسيرية وأعمالهما التحضيرية ومنها مواد القوانين الأخرى المتعلقة بالموضوعات ومذاكراتها الإيضاحية ، ومنها أحكام المواريث والوصية على ماكان عليه العمل قبل صدور قانونيهما ، ومنها مشروع القانون العربي الموحد للأحوال الشخصية الذى أعده مجلس وزراء العدل العرب .

والحق أن هذا الكتاب بملحقاته يعد مرجعا أصيلا لكل من يريد معرفة أحكام الحقوق المتعلقة بالتركة والمواريث والوصية وتصرفات المريض مرض الموت .

ونسأل الله تعالى أن يتغمد شيخنا برحمته ، وأن يجعل هذه المؤلفات النفيسة فى ميزان حسنات فضيلته ، وأن يلحقنا به فى زمرة الصالحين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تحريرا فى غرة ربيع الأول سنة ١٤٢٠هـ
الموافق ١٥ من شهر يونيو ١٩٩٩م

شيخ الأزهر
محمد سيد طنطاوى

بســـــــم الله الرحمن الرحيم

تقديم فضيلة المفتى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد بن عبد الله الهادى الأمين ، وعلى آله وأصحابه وأتباعه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين . .

وبعـــد . .

فإن فقه الشريعة الإسلامية من أجل النعم التى أنعم الله بها على أمة الإسلام بعد أن أنعم عليهم بدين الإسلام الذى ختم الله به وبشريعته كل الديانات والشرائع السماوية السابقة منذ آدم إلى محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام نبى الله ورسوله وخاتمهم ورسول الإسلام إلى الناس جميعاً فى كل زمان ومكان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وذلك لأن فقه الشريعة الإسلامية فقه عام وشامل يتعلق بكل مظاهر الحياة البشرية وما يتصل بالإنسان خليفة الله فى الأرض من الناحية العملية فى سيره منها من الميلاد إلى الممات ، ومن قبل الميلاد إلى مابعد الوفاة .

ولهذا كان فقه العقيدة ، وفقه العبادة ، وفقه العادات والمعاملات فى الإسلام هو فقه الإسلام عقيدة وشريعة ونظاماً شاملاً لكل قوانين البشر ، وتطبيقاً عادلاً بين البشر جميعاً بعدالة مصدره الذى صدر عنه .

فمن أنعم الله عليه بفيض من علم الشريعة وفقهها فقد أوتى من الله الخير الكثير ، والفضل العميم .

وبذلك يكون الفقيه المسلم بفقهه وعلمه الذى أخلص فيه قد حيزت له الدنيا بحذافيرها .

ويشهد لذلك قوله ـ ﷺ ـ : « من يَرِد الله به خيراً يفقهه فى الدين » .

وقوله سبحانه وتعالى مُحَرِّضاً ومُرغِّباً فى فقه الدين ، ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾[1] ﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾[2] .

هذا وإن من العلماء الذين أنعم الله عليهم بهذا الفيض الإلهى العظيم فضيلة المرحوم الإمام الشيخ « أحمد إبراهيم بك » ، أستاذ الشريعة الإسلامية ووكيل كلية الحقوق وأستاذ أساتذة وقضاة الشريعة الإسلامية فى عهده وعصره وقد كان من أثر هذا الفيض الإلهى ذلك الثراء الفقهى الكثير النافع فى جوانب الفقه والحياة العملية المتنوعة .

وقد خلد لنا من بعده ـ رحمه الله ـ تراثاً علمياً وفقهياً لاغنى عنه لكل فقيهٍ أو عالمٍ أو قاضٍ أو مفتٍ ، فى أمر من الأمور التى تعرض لها بالبحث والدراسة لعمومها وشمولها من الناحية الفقهية والقانونية والممارسة العملية والمقارنة بين القوانين فى الدول الإسلامية .

وإن من أهم البحوث والمؤلفات التى شغلت اهتمام الباحثين والقضاة والمُفْتين ـ فى عصره والعصور اللاحقة له ـ بحث التركة والحقوق المتعلقة بها والذى شمل المواريث والوصية وتصرفات المريض مرض الموت ، والذى نال شهرة علمية ذائعة فى كل مكان من العالم ، والذى قام على جمعه وطبعه والتعليق عليه ونشره ابنه البار المستشار واصل علاء الدين أحمد إبراهيم نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا ، فى سفر كبير ومجلد ضخم بلغت صفحاته ١١٥٠ (خمسين وألف ومائة) ، وذلك حسب النسخة التى إطلعت عليها ، والتى سعدت بإهدائها إلىَّ منه طبعة ١٩٨٧ .

---

(١) سورة آل عمران الآية : ١٩ .
(٢) سورة التوبة الآية : ١٢٢ .

وقد إطلعْت على كل محتويات هذا المؤلف العظيم واستفدت منه كثيراً ، كما إطلعْت على المادة العلمية التى قدمها إلينا إبنه البار المستشار واصل علاء الدين أحمد إبراهيم ، والخاصة بميراث طفل الأنابيب والوصية له ، وذلك لإلحاقه وضمه إلى الكتاب فى طبعته الجديدة إتماماً للفائدة المرجوة من البحث ولموائمة الواقع العملى الذى جد ولم يكن للمؤلف صاحب البحث عهد به لأنه لم يحدث فى عصره وصدق رسول الله ـ ﷺ ـ حيث يقول : « **إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم يُنتفع به ، أو ولدٌ صالح يدعو له** » .

وقد تحقق لصاحب البحث كل هذه النعم والفضائل الثلاث التى أشار إليها الحديث الشريف .

وندعو الله سبحانه وتعالى أن يجزى الأب والإبن معاً خير الجزاء على ما قدماه لنا ويقدمانه دائماً من عطاء وزادٍ علمى ـ بأسلوب العصر ـ يخدم الإسلام وفقهه ، وطلاب العلم ، والعلماء والفقهاء فى كل مكان وفى كل زمان ، إنه سميع مجيب . .

والحمد لله الذى بنعمته تتم كل النعم الصالحات ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

٢١ ربيع أول ١٤٢٠ هـ
١٩٩٩/٧/٥

دكتور
نصر فريد محمد واصل
مفتى الديار المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم
الطبعة الأولى

لصاحب الفضيلة الإمام الأكبر المرحوم الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، بعث رسوله محمدا ـ ﷺ ـ بالشريعة السمحة الجامعة التى تكفل للناس الحياة الكريمة وتصل بهم إلى أعلى درجات الرقى والكمال .

تلك الشريعة التى تهدف إلى تزكية النفس عن طريق معرفة الله وعبادته وتدعيم الروابط الإنسانية على أساس من المودة والرحمة والإخاء والعدل والمساواة ، وصولا إلى سعادة الإنسان فى الدنيا والآخرة . قال تعالى[1] :

﴿ هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين ﴾ . .

وقال سبحانه[2] :

﴿ من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ﴾ . .

لقد انتظمت الشريعة أنواعا مختلفة من الأحكام ، فبعد أحكام العبادات شمل التشريع فى الإسلام كل ما يتصل بأمور الحياة من : قضائية وحربية وسياسية واجتماعية ومعاملات وغيرها ، بيد أن استنباط الأحكام لكل هذا يحتاج إلى الفقيه الذى يعى النصوص الأساسية لهذه الشريعة الغراء ، ويتعمق فى

---

(١) الآية رقم ٢ من سورة الجمعة .

(٢) الآية رقم ٩٧ من سورة النحل .

فهمها وفهم مقاصدها ليصل إلى حكم الله فيما جد ويجد من الحوادث والواقعات .

ولقد حض الله القادرين من المؤمنين على التفقه فى الدين لإبراز حكم الله لسائر إخوانهم من المؤمنين ذلك قوله تعالى[٣] :

﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ . .

وكان من أعظم القربات إلى الله سبحانه استظهار الأحكام الفقهية ونشرها على الناس حتى يكونوا على بينة من أمر دينهم فى عباداتهم ومعاملاتهم .

كما أرشد الرسول - ﷺ - إلى فضل الفقه والتفقه فى الدين بقوله[١] «من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين » .

وكما قال فى حديث آخر[٢] .

« . . . . وأن العلماء ورثة الأنبياء ، وأن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر . . . . » .

وأصول هذه الشريعة وقواعدها مبينة فى القرآن الكريم إجمالا غالبا كما قال تعالى :[٣]

﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء ﴾

وفى سنة رسول الله - ﷺ - مؤصلة ، ومفصلة وموضحة وذلك قول الله سبحانه :[٤]

﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ .

ولقد نبه رسول الله - ﷺ - على أن القرآن والسنة أساس هذا الدين ومصدر أحكامه وتشريعاته حيث قال :[٥]

---

(٣) الآية رقم ١٢٢ من سورة التوبة .

(١) رواه البخارى ومسلم .

(٢) رواه ابو داود والترمذى .

(٣) من الآية ٨٩ من سورة النحل .

(٤) من الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٥) رواه الحاكم فى المستدرك عن ابى هريرة .